على اجهزة حساسة من المدفوعات . وقد حظيت صناعة الاقمشة على نسبة هامة من قيمةالمدفوعات (٥٦ مليون مارك) من البضاعة التي استعملت لتجهيز ١٦٦ مصنعا من المصانع التي كانت سابقا مجهزة باجهزة قديمة وغير صالحة . ويقول المؤلف ان المدفوعات ساهمت في زيادة انتاج صناعة الاقمشة بنسبة ثلاثة او اربعة اضعاف ما كانت عليه . وصناعة المواد الكيمائية استفادت بقيمة ٢٢ مليون مارك من الاجهزة التي وفرتهاالمدفوعات. أما صناعة المأكولات فقد حصلت على أجهزة بقيمة ٤٠ مليون مارك توزعت على ٩٣ مصنعا مختلفا بما في ذلك مصنعي السكر في العفولة وكيريات غات اللذين تم بناؤهما بفضل المدفوعات. وعلى ذلك ، فان المدفوعات حققت انجازات اقتصادية ضخمة بالنسبة لاسرائيل ، وقد شكلت قيمتها ٢٥ ٪ من ميزانية الانماء للعام المالي الحساس ١٩٥٣ — ١٩٥٤ و ٤٧ ٪ خلال العام المالي ١٩٥٤ — ١٩٥٥ الذي شهد بداية انحسار الازمة الاقتصادية في اسرائيل . وشكلت المدفوعات ٤٠ ٪ من الواردات المالية الى اسرائيل عام ١٩٥٥ ، و ٢٦ ٪ خلال الفترة ١٩٥٣ — ١٩٦٤ . وعلى ذلك فقد كانت المدفوعات طوال هذه الفترة موردا مؤكدا من العملات الصعبة والبضائع الاجنبية ، مما جعلها تشكل اساسا هاما من الاسس التي انطلق منها الاقتصاد الاسرائيلي . لو حاولنا تلخيص قصة المدفوعات التي قدمتها المانية الغربية الى دولة اسرائيل بالذات (هذا بغض النظر عن التعويضات التي قدمتها المانية الغربية للافراد من اليهود الاسرائيليين والتي لم تكن موضوع المعالجة في الدراسة التي نحن بصددها) ، لوجدنا انها تتألف من اربعة فصول اساسية . الفصل الاول شهد ازدهار الاقتصاد الالماني بفضل اموال برنامج مارشال (بقيمة ٥،٨ بليون مارك) خلال الفترة ١٩٤٨ — ١٩٥١ التي انتهت بالمسعى لتحقيق استقلال اقتصادي لالمانية الغربية انعكس في عقد مؤتمر لندن حول الديون . الفصل الثاني شهد ازمة الاقتصاد الاسرائيلي التي تفاقمت خلال الفترة نفسها ووصلت الى اقصى خطورتها عام ١٩٥٢ . الفصل الثالث شهد المفاوضات التي عقدت خلال انعقاد مؤتمر لندن عام ١٩٥٢ والتي ادت الى اتفاقية المدفوعات من البضائع الالمانية والبترول لاسرائيل بقيمة ٣،٤٥ بليون مارك . والفصل الرابع شهد خروج اسرائيل التدريجي من ازمتها الاقتصادية وخاصة خلال الاعوام الاولى (١٩٥٣ — ١٩٥٥) كما شهد بناء الاساس التحتي للاقتصاد الاسرائيلي خلال فترة المدفوعات (١٩٥٣ — ١٩٦٣) . وتسلسل هذه الفصول لا بد وان يشعر القارىء بترابطها بحيث تبدو المدفوعات على انها كانت بمثابة مساعدات خارجية مصدرها غير المباشر الموارد المالية الاميركية التي كانت تمول برنامج مارشال وتسيطر على ديون المانية الغربية . الا ان المؤلف يعتبرها « تعويضات » (على غرار التعويضات التي قدمت للافراد) ويقول عنها انها فريدة من نوعها في التاريخ لانها تناولت مدفوعات كل هذا الشكل من دولة الى دولة . ولكن لو اخذنا بالاساس الرسمي لاتفاقية المدفوعات ، اي باعتبارها تغطية لتكاليف استيعاب المهاجرين ، لوجدنا انها شبيهة الى حد ما باتفاقية هعافرا (نقل) التي كانت الوكالة اليهودية قد عقدتها مع السلطات النازية خلال الثلاثينات بحيث شجع تهجير اليهود (او بالاحرى ابعادهم وفق المخطط النازي) الى فلسطين مقابل نقل أموال المهاجرين على شكل بضائع المانية تستلمها وتصرفها شركة هعافرا التي اقيمت خصيصا لذلك في فلسطين . والسؤال الذي يطرحه الناقد العربي في هذا المضمار هو : اذا كانت المدفوعات ليست تعويضات بالمعنى الاعتيادي للكلمة ، وليست مساعدات مباشرة ، فهل هي استمرار لوضع موروث عن تلك الايام التي شهدت تلاحم المصالح بين النازية والصهيونية . واذا كان الامر كذلك ، فان المؤلف لم يحاول ان يعالج مغزى هذا الواقع، بل فعل كل ما بوسعه لتجنب اثارة مثل هذا السؤال .

أ. ن. سعد